عرض النقابة الوطنية للتعليم العالي

أمام لجنة التعليم والثقافة والإعلام بمجلس النواب

النقابة الوطنية للتعليم العالي والجامعة المغربية

يطرح هذا المشروع أرضية تصور لما يجب أن يكون عليه تعليما العالي والبحث العلمي في ضوء التحولات التي تعرفها الجامعة المغربية في ظل التوجهات الدولية ومدى تأثيرها على الوضعية الداخلية ومدى تفاعل المؤسسات العليا المغربية للتكوين بالمؤسسات المماثلة في البلدان المجاورة وتلك التي تؤثر بشكل أو بآخر في التحولات العلمية الدولية الحاضرة والمستقبلة.

لقد عرف قطاع التعليم العالي مجموعة من التحولات همت بالأساس آلية اعتباره مكونا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأداة لبناء المعرفة والبحث العلمي. إلا أن هذه التحولات ظلت حبيسة الأدوار التي لعبها هذا القطاع منذ نشأته إلى مرحلة التفكير في إصلاحه. لكن دون أن يرقى إلى مستوى البحث عن مكنزمات الموقع الإيجابي للتنمية الشاملة.

إن مأسسة الجامعة لتكون قاطرة للتنمية يبقى بعيد المنال وذلك من جراء الاختيارات والتوجهات التي سادت طيلة سنوات مرحلة ما بعد الاستقلال فالاختلال الذي عرفه التعليم العالي مرتبط أساسا بإخفاق الدولة في مواكبة متطلبات المجتمع المتزايدة في المعرفة والتكوين، حيث أنها لم تعمل على وضع استراتيجية واضحة للاستثمار في مجال التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، وهو ما يحول دون أي دعامة للنمو الاقتصادي.

إن تكوين الأفراد ذوي الخبرات والكفاءات العالية سواء في الميادين العلمية البحثية أو الميادين الإنسانية أو ميادين التواصل وتقنيات الحوار هو الضمانة الكفيلة لأية تنمية مستدامة.

إن النقابة الوطنية للتعليم العالي تشكل معادلة أساسية في تطوير منظومة التعليم العالي باعتبار أن الأستاذ الباحث يشكل قطب الرحى في أي إصلاح مرتقب وهي بذلك شكلت من خلال ندواتها الوطنية المتعددة ومن خلال مؤتمراتها أداة لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، فمن خلال هذه الندوات والمؤتمرات راكمت قوة اقتراحية من الصعوبة تجاهلها.

إذا أردنا أن نطرح بعض مستويات التشخيص المرتبط بتعليمنا العالي فإننا نؤكد على أن هناك مجموعة من الاختلالات المرتبطة بالتوزيع غير العادل لمؤسسات التعليم العالي على المجال الترابي المغربي فأغلب المؤسسات العليا تتمركز في الرباط والدار البيضاء. من بين الاختلالات كذلك وضعية الشتات التي توجد عليها مؤسسات التعليم العالي الموزعة بين حوالي 18 وزارة مما يؤدي في غالب الأحيان إلى هدر في الموارد البشرية والمادية، كما أن هناك ارتجالا في اقتراح الحلول وغياب دراسات ضرورية لتوضيح الرؤى في كثير من الميادين التكوينية وعلاقتها بالنسيج الاقتصادي الوطني، أو أماكن إحداث الجامعات أو مدى الطلب الاجتماعي على التعليم العالي. كما أن هناك توجه نحو خلق طبقية في التكوين بين أقلية التي تتمكن من التكوين في المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود والغالبية الساحقة التي تتجه نحو الجامعة كمجال مفتوح ضعيف الإنتاجية عظيم الاكتظاظ.

إن مهننة الجامعة والتخلي عن أي تكوين نظري أو ثقافي ذي صبغة عامة بحيث أصبحت ملاءمة الجامعة مع محيطها تعني مهننتها، وقد اتضح هذا التوجه عندما طرحت بإلحاح عطالة الخريجين حيث أخذت عملية تهميش الجامعة بعدا جديدا تمثل في تحميل المسؤولية للجامعة في خلق هذه الوضعية الشادة.

إن طرح الإصلاح كأداة للتغيير يقتضي مقاربته في وضعه الشمولي وليس الجزئي، فإصلاح مكونات التعليم العالي يعتبر جزءا من إصلاح مجتمعي شامل، بحيث لا يمكن أن تكون الجامعة فاعلة في مجتمع لا يعترف بها وقد لا يساير

تطورها، والمقصود بالاعتراف يقتضي وضع الثقة في إمكانياتها في مجال التكوين والبحث، وهي ثقة يجب أن تتوفر كذلك لدى مكونات المجتمع الجامعي.

إن موضوع إصلاح الجامعة المغربية يعتبر مشروعا مجتمعيا يجب أن يبنى على الثقة، ثقة متبادلة بين الجامعة ومحيطها، وثقة الجامعيين أنفسهم في الإمكانيات التي يمكن للجامعة تقديمها لهذا المحيط من خلال آليات البحث العلمي والتكنولوجي.

إن الحديث عن المشروع المجتمعي يقتضي طرح مقاربة شمولية للآليات المتحكمة في الجامعة، فلا يكفي القول بضرورة انفتاح الجامعة على محيطها، لأن هذه المقولة قد نعتبرها متجاوزة لعدة أسباب، فإذا كانت الجامعة المغربية مازالت محدودة التأثير في إحداث النمو الاجتماعي والاقتصادي، فذلك لا يعود إلى نظرة الجامعة إلى نفسها، وإلى مدى تنظيم أوضاعها الداخلية وحسب، بل يعود وربما بصورة أكبر إلى نظرة المجتمع والدولة لها وبذلك تبقى مقولة انفتاح الجامعة على محيطها نسبية بدليل أن المحيط لا يعرف الآن حاجته من الجامعة وهو ما يؤكد عدم اندماجه، فالمحيط المهيمن اليوم هو مغرب البطالة، لذلك فشعار اندماج الجامعة في محيطها ينطوي على قدر كبير من التضليل لأنه يسكت عن ما هو أساسي وهو المحيط ذاته الذي لم يعد قادرا على توفير مناصب شغل تمتص المتخرجين من الجامعة، وهذا يقتضي وجود سوق عمل بها رواج كاف لتحديد النوع والكيف من المتخرجين المطلوبين.

إن استقلال الجامعة في أدبيات النقابة الوطنية للتعليم العالي لا يعني بأية حال انفصالها عن وصاية الدولة أو إنشاء مراكز متعددة القرار ولكنها تعني ترشيد تطبيق سياسة اللامركزية في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي، مع ضرورة إعادة النظر في التركيبة الحالية للجامعات لتصبح قادرة على الاضطلاع بمهامها ولن يتم ذلك إلا من خلال توحيد يعمل على حذف الحدود الفاصلة بين التعليم الجامعي ومؤسسات تكوين الأطر المتوسطة والعليا. إن هذا التوحيد لن يتم إلا في فضاء جامعي منعدم الحواجز تماما، يمكن الجامعة من القيام بدورها كاملا، فضاء ليس فيه فصل بين الكليات المختلفة ولا بينها وبين المعاهد والمؤسسات العليا، فضاء وحدته الأساسية مختبرات البحث والتدريس سواء في العلوم البحثة أو التطبيقية أو الإنسانية فضاء يمكن مؤسسات تكوين الأطر العليا من التنظيم داخل جامعات متعددة التخصصات أو المشاركة في بعض الجامعات الموجودة.

إن غياب هذا المنطق من التوحيد برز حينما بدأ تكوين النخب يخرج تدريجيا من الجامعة وعندما شرعت كل وزارة تشرف مباشرة على تكوين أطرها في مؤسسات تكوين الأطر حيث اختصت هذه المؤسسات في التكوينات المهنية على أساس الاستقطاب المحدود ووفرت لها الدولة الإمكانيات، لكنها حُرمت قانونا من البحث العلمي، أما المؤسسات الجامعية فتخصصت تدريجيا في تكوين أكاديمي على أساس الاستقطاب المفتوح وبإمكانات دون الحد الأدنى الضروري للبحث العلمي وبذلك سيصبح البحث العلمي على المستوى الرسمي من الكماليات التي لا تكتسي أية أهمية.

إن تطوير البحث العلمي يقتضي توفير بنيات تحتية وهياكل فاعلة، هذا بالإضافة إلى ضرورة تفاعل عناصر منظومة البحث والتكوين مع بعضها البعض من جهة ومع محيطها الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية، فالمغرب لا يتوفر على سياسة علمية وطنية موحدة يشترك في بلورتها جميع الفاعلين وترتكز على حاجيات المجتمع، بحيث تتم ترجمة هذه السياسة الوطنية إلى استراتيجية على صعيد كل جامعة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مؤسسة على حدة، باعتبار أن الطلب الاجتماعي هو المحدد لشكل نمو المجالات المعرفية وتعميق مناهجها وأدواتها التحليلية،

إن هذه الأطروحات تبقى نظرية وسط واقع يحتاج إلى تأمل عميق وتدريجي خاصة حينما يتعلق الأمر بالتفكير في تطوير الجامعة المغربية عامة والبحث العلمي بصفة خاصة، فلا يكفي استيراد التجارب الغربية التي انبثقت في إطار مجتمع ومحيط متطور أصلا، ولكن علينا أولا تأهيل المجتمع والمحيط قبل تأهيل الجامعة، لذلك فإصلاح الجامعة يجب أن يكون تدريجيا وشاملا ويتماشى مع خصوصياتنا، علينا أن نوازن داخل جامعاتنا بين جودة التكوين والبحث العلمي، وبين البحث في العلوم البحتة والعلوم الإنسانية. وبدون الأخذ بعين الاعتبار المقاربة الشمولية والتدريجية من خلال الوقفات التأملية في كل مرحلة من مراحل الإصلاح تبقى جميع الاستراتيجيات دون جدوى.

النقابة الوطنية للتعليم العالي ومفهوم التوحيد

توحيد التعليم العالي في منطق فهم النقابة الوطنية للتعليم العالي لا ينطلق من معطيات لها علاقة بتجميع ما هو موجود بشكل فوقي ولكن ينطلق من منطق التنافسية المحلية أولا والإقليمية ثانيا والدولية أساسا، أي أننا ننطلق من الإجابة على سؤال أساسي يتمثل في كيف يمكن لجامعتنا أن تكون منافسة على الصعيد الإقليمي والدولي كيف تستطيع أن تقدم تكوينا جيدا وفي نفس الوقت تفرض نفسها في مجال البحث العلمي.

إن المغرب يتوفر على 15 جامعة أربعة منها في الرباط والدار البيضاء تقدم تكوينات متفاوتة وغير موزعة توزيعا منطقيا على مستوى التراب الوطني، هذا بالإضافة إلى كون حوالي 18 من المعاهد والمدارس تابعة لوزارات غير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

إن هذا الشتات غير المنطقي هو الذي يجب أن نفكر فيه فالنقابة الوطنية للتعليم العالي همها الأول حينما تفكر في التوحيد هو أولا جعل جميع المعاهد والمؤسسات تابعة لوزارة واحدة، ومن جهة ثانية يجب أن يشمل التوحيد الاكتفاء بجامعة واحدة في كل من الرباط والدار البيضاء

التوحيد كذلك يشمل إنشاء أقطاب للبحث في كل جامعة ما يسمح بخلق أقطاب تستطيع خلق التنافسية وإثبات ذاتها على المستوى الإقليمي والدولي.

كما أنه وإن ذهبنا أبعد من ذلك وأردنا خلق توحيد أفقي بين مجموعة من المؤسسات ذات التوجه المتشابه فالأمر يجب أن ينطلق من الأساتذة ومن قراءة في مضامين التكوينات ومدى تقاربها أو تباعدها وفي آليات البحث العلمي التي

تجمع بينها أما أن نخلق إطارا فارغا ونملؤه دون الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من التدابير فهو ما يعني الارتجالية.

إن هذا المنظور الذي نعبر من خلاله على ملاحظات ذوي الاختصاص وعلى أدبيات النقابة الوطنية للتعليم العالي في هذا الموضوع هو الذي سيجعلنا نقوم بقراءة علمية ومنطقية لمشروع المقترح المقدم أما لجنتكم الموقرة

ملاحظات

هناك مشروعان وليس مشروع واحد

المقترح الأول مشروع إحداث جامعة متعددة التقنيات بالرباط تضم،

معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، والمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين، والمدرسة الوطنية للصناعة المعدنية، والمعهد الوطني للبريد والمواصلات، والمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، والمدرسة الوطنية للمهندسين المعماريين، والمدرسة المحمدية للمهندسين، والمدرسة الوطنية للمعلوميات وتحليل النظم، والمدرسة العليا للأساتذة التقنيين

المقترح الثاني الجامعة المحمدية للتكنولوجيا" والتي تضم

المدرسة المحمدية للمهندسين، والمدرسة الوطنية للصناعة المعدنية، والمدرسة الوطنية للمعلوميات وتحليل النظم، والمعهد الوطني للبريد والمواصلات، والمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، والمدرسة الحسنية للأشغال العمومية، والمدرسة الوطنية العليا للكهرباء والميكانيك، والمدرسة العليا لصناعة النسيج.

الدمج يتضمن مؤسسات تابعة للامعة وأخرى غير تابعة للجامعة

الأساتذة يخضعون إلى أنظمة أساسية مختلفة

المادة 100 من القانون 01/00 تقول

" يتم إعادة هيكلة التعليم العالي على مدى ثلاث سنوات وبتشاور موسع بين مختلف الفاعلين بمجموع أسلاك التعليم العالي ومؤسساته وبين شركائهم في مجالات العلم والثقافة والمجالات المهنية وذلك من اجل.

- تجميع مختلف مكونات التعليم لما بعد الباكلوريا وأجهزته المتفرقة حاليا وتحقيق تنسيق وثيق بينها على صعيد كل جهة.
- تحسين مردودية البنيات التحتية وموارد التأطير المتوفرة.
- إقامة علاقات عضوية وجدوع مشتركة وجسور وإمكانية إعادة التوجيه في كل حين بين كل من التكوين البيداغوجي والتكوين التقني والمهني العالي والتكوين الجامعي
- تحقيق انسجام وتبسيط وضعية التعدد الحالية للمعاهد والأسلاك والشهادات وذلك في إطار نظام جامعي يوفق بين متطلبات الربط بين التخصصات وييسر خيارات متنوعة بالقدر الذي تقتضيه دينامية التخصص العلمي والمهني
- تراعى في إعادة هيكلة التعليم العالي بوجه خاص إعادة هيكلة الأسلاك الجامعية في ارتباط مع إدماج الهياكل ذات الاختصاص العام أو الأكاديمي والمهني وذلك على أساس التوافق بين الجامعات ومختلف مؤسسات تكوين الأطر العليا المتخصصة

الملاحظات انطلاقا من المشروع المقترح مقارنة بالمادة 100

1. المشروع لا يحترم الجهوية بحيث يدمج مؤسسات من البيضاء ومن الرباط
2. المشروع يخلق جامعة ثالثة في الرباط في الوقت الذي يجب أن نعمل على تجميع الجامعة في جامعة واحدة.
3. مشكل اختلاف الأنظمة الأساسية بين المؤسسات المراد إدماجها وعدم وجود مرونة داخل القانون 01/00 لتجميع مؤسسات تخضع لأنظمة أساسية مختلفة.
4. لماذا لا يتم اعتماد القانون 08.00، المتعلق بتأسيس المجموعات ذات النفع العام، في هذا التجميع؟
لاسيما وأن هذا القانون يمكنه أن يضمن، من جهة، تحقيق تنسيق وثيق بين المؤسسات المجتمعة، وتحسين مردودية بنياتها التحتية وموارد التأطير المتوفرة بها، كما تنص على ذلك المادة 100 من القانون 01.00، ويضمن، من جهة أخرى، الحفاظ على استقلالية كل مؤسسة وخاصة فيما يخص النظام الأساسي للعاملين بها، مما سيساعد على المزيد من تطوير هذه المؤسسات وتنمية مساهماتها في تطوير اقتصاد بلادنا والرفع من قدراتها التنافسية في المجالات العلمية والتكنولوجية.
5. كما تنص المادة 100 من القانون 01/00 على ضرورة التوفيق بين متطلبات الربط بين التخصصات وتيسير خيارات متنوعة بالقدر الذي تقتضيه دينامية التخصص بمعنى أن من سيحدد هذه الوحدة هم دوي التخصص أي الأساتذة أما أن نؤسس جامعة من فوق ونعتقد أنها ستنجح فهذا من سابع المستحيلات.
6. أن الوزارة الوصية وفي إطار مراجعة القانون 01/00 والنظام الأساسي للأساتذة الباحثين تعتزم تغيير مجموعة من بنود هذا القانون استخدام مستخدم 17 -90-19-92-93 والتي لا زالت تستعمل في هذا المشروع

التوصيات

- أن أي مشروع للتوحيد يجب أن ينطلق أولا من ضرورة توحيد جميع المدارس والمعاهد في إطار الجامعة.

- توحيد الجامعة على مستوى الرباط والدار البيضاء يعني رفض خلق جامع أخرى في الرباط
- إمكانية العمل على خلق أقطاب للتكوين يجب أن ينطلق أساسا من مجالس المؤسسات ومن الأساتذة والشعب
- الدمج يجب أن يهيء له في مدة زمنية قد تصل معقولة قبل اتخاذ أي قرار في غياب المعنيين
- أي مشروع خارج إعادة النظر في القانون 01/00 والنظام الأساسي للأساتذة الباحثين مرفوض